



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
كانون الأول / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN
DECEMBER / 2024

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان



٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٧

أبحاث ودراسات

٣٠

أخبار إقتصادية محلية

٣١

أخبار مصرفية محلية

٣٢

صحافة متخصصة أجنبية



معالجة الفجوة المالية: الحفاظ على القطاع المصرفي وحماية حقوق المودعين

١- المرحلة الجديدة والتحديات المصرفية

مع دخول لبنان مرحلة جديدة من التغيير السياسي والاقتصادي، تبرز مسألة معالجة الفجوة المالية كأحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة. وقد نتجت هذه الفجوة عن تراكم سنوات من السياسات الاقتصادية غير المستدامة وسوء إدارة الموارد من قبل الدولة ومصرف لبنان.

أكد دولة رئيس الحكومة نواف سلام في كلمته أن: «الدولة تكون قوية بمقدار استعادة ثقة المواطنين، ومن دون إعادة العافية إلى القطاع المصرفي، لن تكون هناك استثمارات، وبالتالي لن تتوافر الودائع». هذه الرؤية تتلاقى مع موقف المصارف التي تؤمن بأن إعادة هيكلة القطاع وتعزيز الثقة به يُعتبران ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في البلاد.

٢- رفض مبدأ «شطب الودائع»

من الضروري أن تُبنى أي حلول مقترحة على رفض شطب الودائع، سواء في مصرف لبنان أو في المصارف، لأن ذلك غير مقبول وغير عادل. إذ إن تحميل المصارف والمودعين وزر الخسائر المتركمة نتيجة السياسات المالية الخاطئة للدولة ومصرف لبنان يُعد إجحافاً بناءً عليه، من المفترض أن تشمل الحلول المطروحة:

- تحميل الدولة ومصرف لبنان الجزء الأكبر من المسؤولية، واستثمار أصولهما.
- إعادة جدولة الديون السيادية بأسلوب عادل يحافظ على الاستقرار المالي.
- إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي بطريقة تحفظ أموال المودعين وتحافظ على دور المصارف في تمويل الاقتصاد المنتج.

٣- خطة التعافي المطلوبة

من الضروري أن تتضمن أي خطة:

- الاستفادة من الأصول العامة: تُقدّر قيمة الأصول العامة غير المستغلة بعشرات مليارات الدولارات، وتشمل أملاك الدولة والمرافق العامة.
- استعمال أصول مصرف لبنان: لا يمكن لأي حل أن يكون منطقياً إذا لم يأخذ بعين الاعتبار مقدرات مصرف لبنان الحالية وأصوله.
- إعادة جدولة الدين العام: عبر مفاوضات مع حاملي سندات اليوروبوندرز من مصارف ومودعين ومؤسسات مالية دولية.

- **استقطاب الاستثمارات الدولية:** وهذا يتطلب إعادة توجيه الاقتصاد نحو مسارات تحفز النمو، إضافة إلى إصلاح القطاعين العام والمالي.
- **إعادة تنشيط العمل المصرفي ضمن بيئة إصلاحية واضحة:** لا يمكن للمصارف استعادة دورها الطبيعي دون بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة تعيد ثقة المودعين والمستثمرين.

٤- الشفافية والمصارحة كمدخل للحل

لا يمكن تحميل القطاع الخاص مسؤولية الفجوة المالية التي تسبب بها القطاع العام. لذلك، لا بد من إشراك كافة الأطراف المعنية-الدولة، المصرف المركزي، المصارف، المودعين، والهيئات الاقتصادية- في عملية البحث عن الحلول، ضمن إطار من المصارحة والشفافية.

٥- استعادة الثقة

إن أي خطة تعاف يجب أن تستند إلى **مبدأ استعادة الثقة** وتأخذ بعين الاعتبار موقف كافة الأطراف، إذ لا يمكن بناء الثقة إلا على نتائج مستقبلية واضحة وعادلة.

٦- نحو خطة إنقاذ عادلة ومستدامة

لا تعاف اقتصادي دون قطاع مصرفي قوي، ولا نظام مصرفي دون حفظ حقوق المودعين. من الضروري أن يكون هذا هو الأساس الذي يركز عليه أي حل مستقبلي. الفرصة لا تزال قائمة لإيجاد حلول عادلة تعيد ثقة المودعين وتحافظ على القطاع المصرفي. الحلول موجودة، والمسار واضح: **إصلاحات جذرية، توزيع عادل للمسؤوليات ضمن الأمانة النظامية، وإعادة بناء الثقة بالقطاع المصرفي كركيزة أساسية لنمو الاقتصاد اللبناني.**

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

كانون الأول ٢٠٢٤

٢٠٢٣، وازدادت بنسبة ١٩,١٪ في العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٨١ مليون دولار مقابل ٩٣ مليون دولار و١٨٣ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦٠,٥٪ في العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٣.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام الشيكات المتقاسة

في كانون الأول ٢٠٢٤، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالليرة اللبنانية ٦١٨٢ مليار ليرة مقابل ٣٨٠٥ مليارات ليرة في الشهر الذي سبق و٦٠٦٠ مليار ليرة في كانون الأول

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاسة في السنوات 2021-2024

2024	2023	2022	2021
الشيكات بالليرة			
169	341	863	1518
- العدد (آلاف)			
78511	65938	40925	28100
- القيمة (مليار ليرة)			
464562	193367	47422	18511
- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)			
الشيكات بالعملات الأجنبية			
16	95	694	1624
- العدد (آلاف)			
1299	3292	10288	17785
- القيمة (مليون دولار)			
81188	34653	14824	10951
- متوسط قيمة الشيك (دولار)			

المصدر : مصرف لبنان

المتقاسة بالعملات الأجنبية إلى ٢٢٨٤٦ شيكاً بقيمة بلغت ٣٠٢ مليون دولار.

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٣٠٣ ملايين دولار مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٥١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٨,٠٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكمّيات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً معتدلاً نسبته ٢,٠٪.

وُنذِرَ بأنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر كانون الأول ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاسة بالليرة ١٢٠١ شيكاً بقيمة ٢٣٨٩ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٢٨٩١ شيكاً بقيمة قاربت الـ ٤٠,٠ مليون دولار أميركي. وفي العام ٢٠٢٤، وصل عدد الشيكات المتقاسة بالليرة إلى ٩٧٦٨ شيكاً قيمتها ١٨١١٢ مليار ليرة، ووصل عدد الشيكات

الكيميائية (٧,٢٪)، فمعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٠,٠٪)، فالإيونان (٩,٦٪)، ثمّ تركيا (٧,٨٪)، ثمّ إيطاليا (٦,٣٪).

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٥٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٤٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٣٪)، ثمّ منتجات الصناعة

جدول رقم 2 الواردات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغيّر % ، 2023-2022	2023	2022	2021	2020	
8,0-	17524	19054	13641	11310	الواردات السلعية (مليون دولار)
2,0+	11770	11540	12124	13475	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري

ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٢,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٦٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٩,٨٪)، ثمّ مصر (٥,٥٪)، فالعراق (٥,١٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

حركة التصدير
في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٤٠ مليون دولار، مقابل ٢٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٧٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٩٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، بتراجع نسبته ١٤,٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢. وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس

جدول رقم 3 الصادرات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغيّر % ، 2023-2022	2023	2022	2021	2020	
14,2-	2995	3491	3380	3544	الصادرات السلعية (مليون دولار)
6,8-	1658	1779	1768	1889	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري



الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ١٠٦٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ٩٦٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ١٥٥٦٣ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من مليار دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية.

- في كانون الأول ٢٠٢٤، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، بحوالي ٧٩٢ مليون دولار، نتيجة انخفاض صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٥٠٢ مليون دولار-بخاصة بسبب تراجع أسعار الذهب عالمياً وبالتالي قيمة محفظته من الذهب-، وانخفاض صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٢٩٠ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد انخفضت بقيمة ٩٨٤ مليون دولار في تشرين الثاني ٢٠٢٤.

وفي العام ٢٠٢٤، ازداد صافي الموجودات الخارجية بما فيها

الذهب بقيمة ٦٤٣٧ مليون دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٥٧١٤ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+٧٢٣ مليون دولار). أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب فقد تراجعت بحوالي ٣١٤ مليون دولار في شهر كانون الأول ٢٠٢٤، في حين ازدادت بحوالي ١٥٠٠ مليون دولار في كامل العام ٢٠٢٤. تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

قطاع البناء

- في كانون الأول ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٤٨٩ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٣٣٧ ألف م في الشهر الذي سبق و٤٦٥ ألف م في كانون الأول ٢٠٢٣. وازدادت هذه المساحات بنسبة ١٤,٠٪ في العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 4

مساحات البناء المرخص بها في السنوات 2021-2024

2024	2023	2022	2021	
6086	5338	9575	9554	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

٦,٠٪ في العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع العام الذي سبقه.

قطاع النقل الجوي

في كانون الأول ٢٠٢٤، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣١١١ رحلة، وبلغ عدد الركاب القادمين ٢٣٤٦٤٤ شخصاً وعدد المغادرين ١٤٥٢١٦ شخصاً وعدد الركاب العابرين ٥٠ شخصاً فقط. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٨٥٨ طناً مقابل ١٣٨٠ طناً للبضائع المشحونة. وفي

- في كانون الأول ٢٠٢٤، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ٢١٩٨,٥ مليار ليرة مقابل ١١٧١,١ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه، و١٠٩٥,٣ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٣، لترتفع بنسبة ١٨٨,٣٪ في العام ٢٠٢٤ مقارنة مع العام الذي سبقه.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ١٥٢ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٤ مقابل ١٣٨ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٩٣ ألف طن في كانون الأول ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت تراجعاً نسبته

البضائع عبر المطار بنسبة ٥,٣%. وارتبط التراجع في حركة الطائرات والركاب في العام ٢٠٢٤ بالطبع بالحرب التي كانت قائمة والتي اشتدت منذ أيلول ولغاية أواخر تشرين الثاني.

العام ٢٠٢٤ وبالمقارنة مع العام الذي سبقه، تراجع كل من عدد الرحلات بنسبة ١٨,٤%، وحركة القادمين بنسبة ٢٠,٦%، وحركة المغادرين بنسبة ٢١,٠%، في حين ازدادت حركة شحن

جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في العامين 2024-2023

التغير، %	2024	2023	
18,4-	46680	57208	حركة الطائرات (عدد)
	46,6	40,9	منها: حصة الميديل ايست، %
20,6-	2762698	3477466	حركة القادمين (عدد)
	44,3	38,5	منها: حصة الميديل ايست، %
21,0-	2858202	3616608	حركة المغادرين (عدد)
	47,0	39,3	منها: حصة الميديل ايست، %
62,2-	3502	9275	حركة العابرين (عدد)
5,3+	62048	58919	حركة شحن البضائع (طن)
	33,0	25,0	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

بورصة بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٤، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٦٣٦٦٧٨ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٧١,١ مليون دولار مقابل تداول ١٧١٧٢٧٨ سهماً بقيمة إجمالية قدرها ٤٦ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٩٤٤١١٥) سهماً متداولاً بقيمة ١٤١,٥ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٣). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ٢٦٩٥١ مليون دولار مقابل ٢٢٠٢٤ مليون دولار و٢٠٤٧٩ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الأول ٢٠٢٤، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٦,٩% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٢,٨% للقطاع المصرفي و٠,٣% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة البورصة في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٣٦,٥ مليون سهم إلى ١٢,٦ مليوناً.

- انخفاض قيمة التداول من ٦٢٨,٨ مليون دولار إلى ٥٣٥,٨ مليوناً.

حركة مرفأ بيروت

في كانون الأول ٢٠٢٤، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٠٩ باوخر، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٦٤٢٦٢ طناً والمشحونة ٨٠٤٠٥ أطنان، وعدد المستوعبات المفرغة ١٣٤٣٤ مستوعباً. وفي العام ٢٠٢٤ وبالمقارنة مع العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٦,٥%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٢,٤% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٠,٥%، فيما تراجع حجم البضائع المشحونة بنسبة ٩,٤%.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الأول ٢٠٢٤، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٢,٣٩% قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بنسبة ١٨,١٢% قياساً على كانون الأول ٢٠٢٣، حيث سجّلت غالبية بنود المؤشر، ارتفاعاً بنسب متفاوتة، وجاءت الزيادة الأبرز في كل من التعليم والصحة والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية بالإضافة إلى سلع وخدمات متفرقة. وفي العام ٢٠٢٤، بلغ معدل التضخم السنوي ٤٥,٢% مقابل ٢٢١,٣% في العام ٢٠٢٣.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
19.7	591	الإمارات العربية المتحدة	11.8	2061	الصين
9.7	292	تركيا	10.0	1751	سويسرا
5.4	163	مصر	9.6	1682	اليونان
5.1	154	العراق	7.8	1369	تركيا
4.8	145	سويسرا	6.3	1112	إيطاليا
4.1	122	الولايات المتحدة الأمريكية	4.0	705	الولايات المتحدة الأمريكية
3.5	104	قطر	3.3	585	مصر
3.2	97	سورية	3.3	583	الإتحاد الروسي
3.0	89	الأردن	3.1	547	ألمانيا
2.3	68	كوريا	3.0	533	الإمارات العربية المتحدة
2.2	67	الكويت	2.6	448	قبرص
2.1	63	ساحل العاج	2.3	411	إسبانيا
2.1	62	كونغو	2.2	393	الهند
1.4	43	إسبانيا	2.2	384	المملكة العربية السعودية
1.4	42	اليونان	1.8	324	فرنسا
1.4	42	إيطاليا	1.8	318	المملكة المتحدة
28.4	851	دول أخرى	24.6	4318	دول أخرى
100.0	2995	مجموع الصادرات السلعية	100.0	17524	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيير صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

2024			2023			2022	2021	2020	2019	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان					
(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	كانون الثاني
89.6	(71.8)	161.3	2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	شباط
1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	آذار
1160.7	64.0	1096.7	62.3	15.8	46.5	(229.4)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	نيسان
471.0	9.2	461.7	(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	أيار
(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	حزيران
1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	38.7	(3046.4)	72.5	تموز
1271.1	54.4	1216.7	145.1	30.1	115.0	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	أب
1358.2	25.5	1332.7	470.2	381.7	88.5	48.5	784.6	(2107.7)	(58.5)	أيلول
1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(154.4)	(380.0)	(197.9)	تشرين الأول
(984.4)	182.6	(1167.0)	185.6	53.5	132.1	(354.4)	159.9	(214.4)	1142.8	تشرين الثاني
(792.4)	(289.9)	(502.5)	591.3	459.7	131.6	17.1	(384.4)	(348.1)	(840.8)	كانون الأول
6436.9	723.0	5714.0	2237.0	3049.9	(812.8)	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة:

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.
ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغيير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م^٢)
كانون الأول 2023 - كانون الأول 2024

المحافظات	ك 23 1	النسبة (%)	ك 24 1	النسبة (%)
بيروت	28697	6.18	6037	1.24
جبل لبنان	132720	28.57	187834	38.45
البقاع	58415	12.58	52569	10.76
الشمال (1)	5037	1.08	4594	0.94
الشمال (2)	59189	12.74	187415	38.37
الجنوب	119728	25.78	42492	8.70
النيطية	60724	13.07	7523	1.54
المجموع	464510	100.00	488464	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
كانون الأول 2023 - كانون الأول 2024

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	مجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
ك 23	1904	1898	3802	261557	219449	481006	464	3787	1888	5675	481470
ك 24	1559	1552	3111	234644	145216	379860	50	2858	1380	4238	379910
التغير %	-18.1	-18.2	-18.2	-10.3	-33.8	-21.0	-89.2	-24.5	-26.9	-25.3	-21.1

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
كانون الأول 2023 - كانون الأول 2024

التغير %	كانون الأول 2024	كانون الأول 2023	
-8.4	109	119	عدد البواخر
-11.7	364262	412747	البضائع المفرغة (طن)
9.1	80405	73675	البضائع المشحونة (طن)
-6.1	13434	14306	المستوعبات المفرغة
195.2	3475	1177	عدد السيارات المستوردة
-	ع.م.	ع.م.	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، سجلت المالية العامة فائضاً بقيمة 611 مليار ليرة بعد فائض قيمته 168 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 40 مليار ليرة في كانون الأول 2020).

وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية: ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى 20263 مليار ليرة في العام 2021 من 10342 مليار ليرة في العام 2020، أي بمقدار 4921 مليار ليرة وبنسبة 32,1%. في التفاصيل، ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة 4763 مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة 303 مليار ليرة مقابل تراجع

مقبوضات الخزينة بقيمة 190 مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+29450 مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+1330 مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+206 مليار ليرة) والرسوم العقارية (+198 مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-883 مليار ليرة).

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى 18066 مليار ليرة في العام 2021 من 19425 مليار ليرة في العام 2020، أي بقيمة 1309 مليار ليرة وبنسبة 7%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 293 مليار ليرة (من



حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. - وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على

جدول رقم 4

بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

قد انخفضت بمقدار ٢٢٦٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠٢٤ مقابل ارتفاعها بشكل طفيف (+٦٥ مليار ليرة) في العام ٢٠٢٣. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقف عن إصدارات جديدة من أي فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية قابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة. وقد بلغت قيمة الاستحقاقات ٢٢٦٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠٢٤ مقابل ١٨٧٥٣ مليار ليرة في العام الذي سبق.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية
في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، تابعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) تراجعها وبلغت ٦٧١٦٥ مليار ليرة مقابل ٦٨٠٤٥ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣. وعليه تكون هذه المحفظة

جدول رقم 5

توزيع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	36,70	18,64	13,92	8,38	6,38	9,45	1,27	0,26	ك 1 2023
100,00	2,08	4,52	45,62	21,93	13,20	7,52	5,01	0,11	0	0	ت 2 2024
100,00	2,11	4,58	46,22	21,89	13,15	7,32	4,73	0	0	0	ك 1 2024

المصدر: بيانات مصرف لبنان

اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٦,٢% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٩%) والسندات من فئة ٥ سنوات (١٣,٢%). أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

جدول رقم 6 توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2 2023	ك 1 2022	ك 1 2021	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندرز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة،

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون

مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة

جدول رقم 7

مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٩٣,٨٪ للمؤسسات المتعددة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

جدول رقم 8

مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

الملاحق الإحصائي
التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)	بالقيمة		
32.08	4921	20263	15342
			الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425
			التنفقات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106
			منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319
			الإنتفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083
			الرصيد الكلي
		5010	-977
			الرصيد الأولي
		12.2	-21.0
			الرصيد الكلي/التنفقات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العالمة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	النسبة (%)	ك1-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

المصدر : مصرف لبنان

المصارف إلى ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ١١٩٣٤ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ و١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقّات بالليرة.

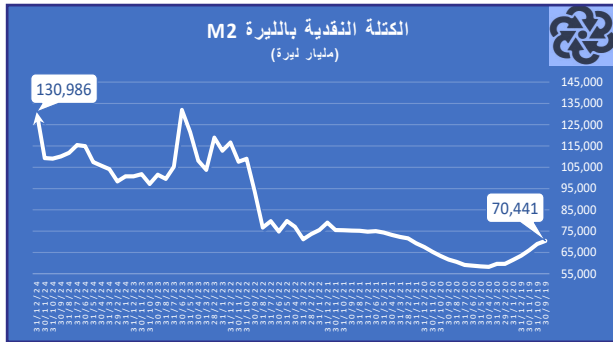
ثالثاً : التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

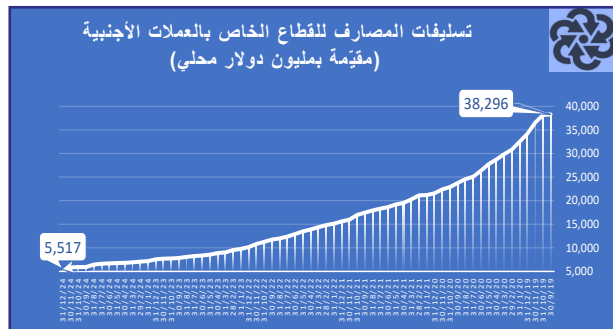
ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٦٧٨٩٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ بالمقارنة مع ٦٢٥٤٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. في حين تراجعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى



الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى حوالي ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ٤٣٦٨٥ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ و ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ويأتي ذلك بسبب الأوجاء الإيجابية في البلد بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل حيّز التنفيذ، وتوجّه بعض العملاء الاقتصاديين إلى تحويل جزء من الدولارات النقدية التي يمتلكونها إلى ليرات لبنانية. كما ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٣٠٩٨٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ مقارنةً مع ١٠٩٣١٠ مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقابل ١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



كما تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية إلى حوالي ٥,٥ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، موزّعة بين حوالي ٤,٦ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٥,٩ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ و ٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقرض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

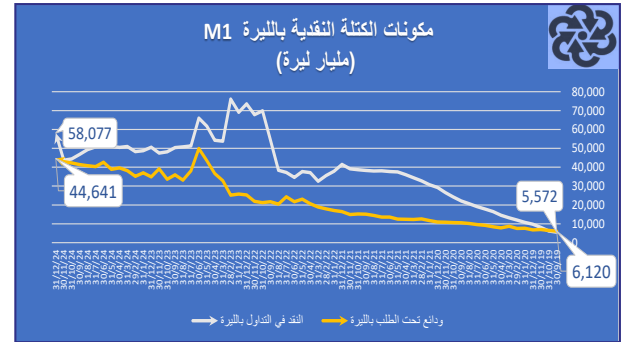


وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ١٧,١٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. أمّا استعمال باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• وتراجعت **محفظة المصارف التجارية** من سندات الخزينة بالليرة إلى ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ٩١٣٠ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ و ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، وهي تعرف منحى تراجعياً منذ بداية الأزمة.

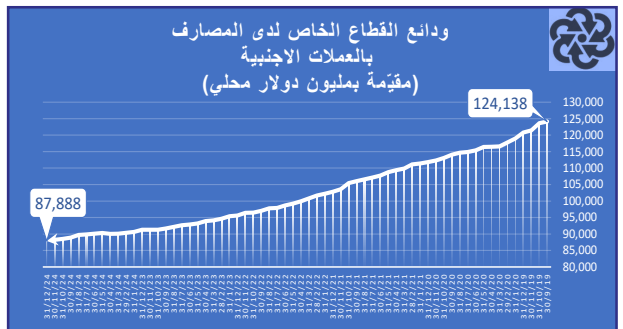
• الكتلة النقدية بالليرة

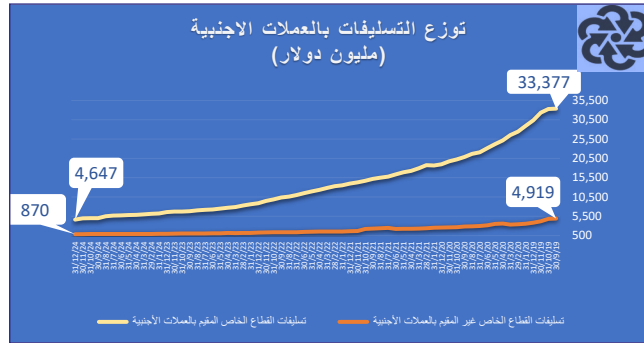
ازدادت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية

تراجعت وديائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ٨٨,٢ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، و ٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. ونُدكر بأنّ هذه الودائع هي في تراجع مستمرّ منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمات ١٥١ و ١٥٨ ومؤخراً التعميم ١٦٦ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض.

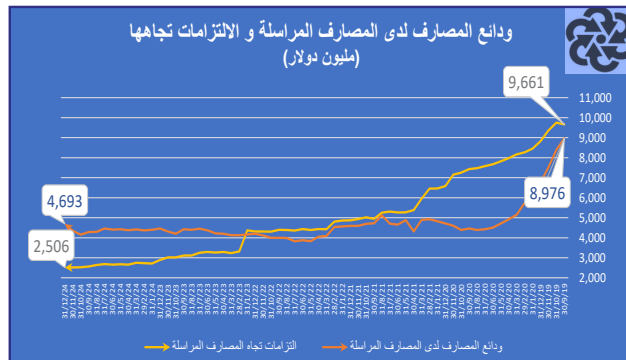




وذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٦,٣٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤. بلغت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ٢,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ (٢,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣). تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتمال الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محفظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية قد تكون بحدود الـ ٩ مليارات دولار.

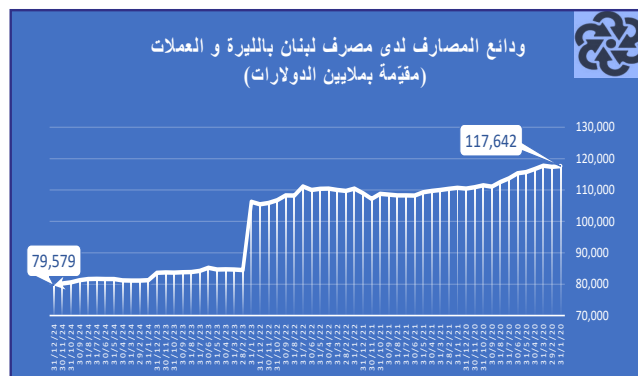
ارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المرخصة إلى حوالي ٤,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤ مقابل ٤,٤ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، في حين بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرة على حوالي ٢,٥ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.

وتراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المرخصة و الالتزامات تجاه المصارف المرخصة (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان إلى حوالي ٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ٨٠,٢ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



تراجعت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان إلى حوالي ٧٩,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ٨٠,٢ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، مقارنةً مع ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

تراجعت ودائع المصارف لدى مصرف لبنان باليرة و بالعملة (مقيمة بملايين الدولارات) إلى حوالي ١١٧,٦٤٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ٧٩,٥٧٩ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤.



في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤ و ٥,١ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٤,٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، مقابل ٤,٦ مليارات دولار



الشهر الذي سبق (٣,٩٧٪ في كانون الأول ٢٠٢٣). على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقدراوح بين ٠٪ كحد أدنى و ١٣٠٪ كحد أقصى في كانون الأول ٢٠٢٤، وبلغ المعدل الشهري المثلث ٤٦,٩٪ مقابل ١١٧,٧٪ في الشهر الذي سبق و ٣٥,٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٣. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

بالعملات الأجنبية (Eurobonds) وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الأول ٢٠٢٤، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,٥٨٪ مقابل ١,١٧٪ في الشهر الذي سبق (٠,٥٥٪ في كانون الأول ٢٠٢٣)، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٥,٦١٪ مقابل ٦,٧٨٪ في

جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

كانون الأول 2024	تشرين الثاني 2024	كانون الأول 2023	
3,58	1,17	0,55	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
5,61	6,78	3,97	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
46,90	117,70	35,03	المعدل المثلث للقروض بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

بالدولار إلى ٣,٧٠٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ مقابل ٤,٤١٪ في الشهر الذي سبق (١,٩٥٪ في كانون الأول ٢٠٢٣). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الأول ٢٠٢٤، استقرّ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان للشهر الثالث على التوالي على ٠,٠٣٪ شأنه في كانون الأول ٢٠٢٣، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات

جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

كانون الأول 2024	تشرين الثاني 2024	كانون الأول 2023	
0,03	0,03	0,03	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
3,70	4,41	1,95	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تشمل محفظته من سندات اليوروبندز العائدة للدولة اللبنانية والقروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. ويفضّل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة

جدول رقم 11 القيمة بهلايين الدولارات ، نهاية الفترة

كانون الأول 2024	تشرين الثاني 2024	كانون الثاني 2024	
24102	24581	18792	الذهب
10089	10104	9350	العملات الأجنبية
168	168	174	الأوراق المالية الأجنبية
34359	34853	28316	المجموع

المصدر : مصرف لبنان





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

ك 24	ت 24	ك 23	ت 23	البيان
				الموجودات
7129519	7184780	1261744	1265617	الموفورات
7180	5793	7388	9089	- أوراق نقدية
7122339	7178987	1254356	1256528	- ودائع لدى مصرف لبنان
427333	455897	110105	112731	ديون على القطاع الخاص المقيم
11433	11786	11212	11908	- بالليرات اللبنانية
415899	444110	98893	100823	- بالعملات الأجنبية
208528	220268	44887	48297	ديون على القطاع العام
8778	9130	11436	11599	منها: سندات بالليرة
197927	209243	32872	36145	سندات بالعملات
1823	1895	579	553	ديون مختلفة
849810	848635	139286	137437	موجودات خارجية
77989	80636	14714	15217	- قروض على غير المقيمين
420027	389603	66906	64698	- قروض على مصارف غير مقيمة
223665	229504	37038	35744	- موجودات خارجية أخرى
56073	76226	11056	12557	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
72057	72666	9573	9221	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
213416	207763	116872	76084	القيم الثابتة
352673	284509	44324	36158	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
15783	18409	11522	12354	موجودات غير مصنفة
9197062	9220260	1728740	1688677	المجموع
				المطلوبات
6062250	6086708	1104207	1106842	ودائع القطاع الخاص المقيم
65177	59804	49198	52449	- ودائع بالليرة
5997073	6026904	1055009	1054393	- ودائع بالعملات الأجنبية
51583	56809	18272	17906	ودائع القطاع العام
1871579	1872344	317048	317750	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
2717	2744	2852	2880	- بالليرات اللبنانية
1868862	1869600	314196	314870	- بالعملات الأجنبية
224295	225300	43270	45352	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
46234	46456	4395	4351	سندات دين
431422	409000	76374	77906	أموال خاصة
399053	376690	53759	56696	- أموال خاصة أساسية
32370	32310	22615	21209	- أموال خاصة مساندة
509699	523644	165173	118569	مطلوبات غير مصنفة
9197062	9220260	1728740	1688677	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.



وضعية مصرف لبنان
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

ك 24 1	ت 24 2	ك 23 1	ت 23 2	البيان
				الموجودات
3060111	3104324	432111	422585	الموجودات الخارجية :
2157141	2199979	287481	281982	- ذهب
(24102)	(24581)	(19165)	(18799)	(مقيم بملايين د.أ)
902970	904345	144630	140602	- عملات أجنبية*
(10089)	(10104)	(9642)	(9373)	(مقيمة بملايين د.أ)
264	261	308	333	ديون على القطاع الخاص
38575	37909	14472	14727	سلفات للمصارف التجارية
1065	1065	1515	1556	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
1486943	1486914	249203	249199	سلفات للقطاع العام
3020901	3006244	647302	644769	فروقات القطع
560023	562092	139269	138493	محفظه الأوراق المالية
540	588	521	515	القيم الثابتة
136633	175118	118971		عمليات السوق المفتوحة المؤجلة
			18081	أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
13674	23361	3948	112302	موجودات غير مصنفة
8318729	8397875	1607620	1602558	المجموع
				المطلوبات
65564	49816	58096	56696	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
7415818	7446415	1302617	1300651	ودائع المصارف التجارية
65533	74969	10474	10526	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
4787	4473	1527	2677	ودائع القطاع الخاص
533827	535710	185993	176806	التزامات تجاه القطاع العام
164400	163590	27363	25608	التزامات خارجية
(1837)	(1828)	(1824)	(1707)	(مقيمة بملايين د.أ)
62219	64347	14812	13487	الأموال الخاصة
6580	58555	6739	16108	مطلوبات غير مصنفة
8318729	8397875	1607620	1602558	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب المكونات المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.
بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	23 2ت	23 1ك	24 2ت	24 1ك
الكتلة النقدية M1	86578	85450	86646	102719
- النقد في التداول	47460	50600	43685	58077
- ودائع تحت الطلب بالليرة	39119	34850	42961	44641
الكتلة شبه النقدية	1075626	1076790	6091017	6063013
- ودائع أخرى بالليرة	15179	15338	22664	28268
- ودائع بالعملات الأجنبية	1060448	1061452	6068353	6034745
سندات دين	3946	3966	33031	32809
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	101757	100787	109310	130986
- بالليرات والعملات M3	1166151	1166205	6210694	6198540
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	1190195	1191423	6221511	6208798
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	238309	252311	1696663	1625981
- الموجودات بالذهب	281982	287481	2199979	2157141
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(43673)	(35170)	(503316)	(531159)
وضعية القطاع العام المدينة	801109	790552	4584199	4594596
- ديون صافية على القطاع العام	156341	143251	1577954	1573695
- فروقات القطع	644769	647302	3006244	3020901
ديون على القطاع الخاص	125384	123712	545732	515485
- بالليرات اللبنانية	13076	12461	12879	13834
- بالعملات الأجنبية	112307	111251	532853	501651
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	1348	(370)	(615899)	(537522)
المجموع	1166151	1166205	6210694	6198540

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
كانون الأول 2024

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	99223.95	101831.84	100481.01	99223.95
الجنيه الاسترليني	111946.60	114273.60	113253.30	112752.10
الين الياباني	566.99	597.78	582.45	567.43
الدولار الكندي	62139.83	63805.52	62886.32	62239.22
الدولار الاسترالي	55561.60	58112.35	56777.46	55848.00
اليورو	92963.65	94682.05	93780.34	93464.85

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	24 2ت				ك 24 1			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.25	1.30	1.27	1.27	1.25	1.28	1.26	1.25
الين الياباني	149.77	156.27	149.77	153.58	149.60	157.99	154.07	157.20
الفرنك السويسري	0.86	0.89	0.88	0.88	0.88	0.91	0.89	0.91
اليورو	1.04	1.09	1.06	1.06	1.04	1.06	1.05	1.04
أونصة الذهب	2562.38	2743.12	2650.59	2649.82	2592.37	2717.26	2637.32	2623.49

المصدر : Bloomberg.com



العملات الرقمية للمصارف المركزية (الجزء الثاني)

إعداد : مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

إصدار عملات رقمية أحد أولويات عدد مهم من المصارف المركزية العربية.

أين البلدان العربية ومصارفها المركزية من إصدار عملات رقمية؟
كسائر المصارف المركزية العالمية، يُعدّ استكشاف فرص

مدى انخراط المصارف المركزية العربية في مشاريع إصدار عملات رقمية*

مرحلة البحث	Jordan CBDC	2022	الأردن
مرحلة اثبات المفهوم	United Arab Emirates CBDC	2019	الإمارات
مرحلة الاختبار التجريبي	Aber	2019	
مرحلة الاختبار التجريبي	mBridge	2022	
مرحلة البحث	Digital dinar	2018	البحرين
مرحلة البحث	e-Dinar	2019	تونس
مرحلة الاختبار التجريبي	Project Prosperus	2021	
مرحلة البحث	Algerian digital Dinar	2022	الجزائر
مرحلة البحث	Saudi Arabia Wholesale CBDC	2019	السعودية
مرحلة البحث	Saudi Arabia Retail CBDC	2019	
مرحلة الاختبار التجريبي	Aber	2019	
مرحلة الاختبار التجريبي	mBridge	2022	
مرحلة البحث	Sudan CBDC	2022	السودان
مرحلة البحث	Iraq CBDC	2022	العراق
مرحلة البحث	Oman CBDC	2022	عمان
مرحلة البحث	Palestine CBDC	2017	فلسطين
مرحلة البحث	Qatar CBDC	2022	قطر
مرحلة اثبات المفهوم	Qatar wholesale CBDC	2024	

مرحلة البحث	Kuwait CBDC	2019	الكويت
مرحلة البحث	Lebanon CBDC	2020	لبنان
مرحلة البحث	Egypt CBDC	2018	مصر
مرحلة البحث	Morocco CBDC	2021	المغرب
مرحلة البحث	Yemen CBDC	2022	اليمن

المصدر : Atlantic Council, "Central Bank Digital Currencies Tracker"

* حتى تشرين الأول ٢٠٢٤

مرحلة البحث: الأردن، البحرين، الجزائر، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المغرب واليمن.
مرحلة الاختبار التجريبي: الامارات، تونس والسعودية.
مرحلة اثبات المفهوم: الامارات وقطر.

سيكون بمثابة خطوة استباقية تواكب التطورات العالمية المتسارعة في هذا المجال. العمل جارٍ على تطبيقات مُختارة بغية تسوية المدفوعات ذات القيمة العالية مع مجموعة من البنوك المحلية والدولية في بيئة تجريبية مصممة وفقاً لأحدث التقنيات المتطورة. وقد دخل هذا المشروع مرحلته التجريبية الأولى في تشرين الأول ٢٠٢٤ ويعمل على الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لإنشاء أسس قوية لتعزيز السيولة من خلال توسيع المشاركة في تسهيلات الأسواق المالية، مع الإحاطة بالجوانب المرتبطة بأمن المعلومات خلال تنفيذ المشروع، ما يُشكل خطوة مهمة واستراتيجية نحو بناء اقتصاد رقمي في الدولة.

وكان مصرف البحرين المركزي قد أعلن أنه سيطلق مشروعاً تجريبياً في العام ٢٠٢١ لتسوية العملات الرقمية بالتعاون مع جيه.بي مورغان وبنك المؤسسة العربية المصرفية (ايبه.بي.سي) اللذين سيبادران إلى تجربة مشتركة لتحويل الأموال من وإلى مملكة البحرين بين الشارين وموردين بالدولار الأميركي، ما يسرّع عملية الدفع إلى الموردين مع تحويل الشارين مدفوعاتهم في فترات زمنية أقصر.

أين لبنان؟

تعود فكرة اعتماد العملة الرقمية في لبنان إلى ما قبل الأزمة، حين قرّر البنك المركزي في العام ٢٠١٨ أن يلحق موجة التكنولوجيا الحديثة على صعيد التنظيمات النقدية.

بدأ مصرف الامارات المركزي في رحلة تطوير قنوات المدفوعات الدولية في العام ٢٠١٩، حين أكمل بنجاح مشروع «عابر»، وهو عبارة عن إثبات مفهوم آخر للعملات الرقمية للمصارف المركزية بالشراكة مع المصرف المركزي السعودي. وقد سمحت عملية ارتباط الدرهم الاماراتي والريال السعودي بالدولار الأميركي وهي العملة المشتركة في هذا المشروع، من عدم الخضوع لأي تغيرات في أسعار الصرف، ما سهّل معاملات الدفع عبر الحدود.

أما بالنسبة إلى مشروع الجسر «mBridge» للعملات الرقمية المتعددة للمصارف المركزية، فكان التعاون منذ العام ٢٠٢١ بين مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية في هونغ كونغ وسلطة النقد في هونغ كونغ وبنك تايلاند ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني، بغية التخفيف من التحديات التي تواجه المدفوعات عبر الحدود كالأكلاف المرتفعة ونقص الشفافية والكفاءة، وبالتالي جعلها أكثر أماناً وبشكل آني. ويتطلّع المصرف المركزي إلى الاستفادة من خبرة المصارف المركزية الآسيوية من ناحية العملات الرقمية بهدف تسهيل ازدهار التجارة الدولية وتسريع عملية الدفع.

من ناحية دولة قطر، أطلق مصرف قطر المركزي في منتصف العام ٢٠٢٤ إطلاق مشروع العملة الرقمية، عقب انتهائه من تطوير البنية التحتية للمشروع، الذي

كذلك. ومن ناحية المواطنين، فهم يستعملون البطاقات الخلوية المسبقة الدفع والساعات الذكية بهدف دفع الفواتير وغيرها، لذا لا صعوبة في استخدام العملة الرقمية.

لكن، وفقاً لأحد الخبراء الماليين، لم يتم طرح العملة الرقمية حينها بسبب احتساب الدولارات المحجوزة في المصارف وتحديد حسابات اللولار بشكل من الاشكال إلى عملة رقمية، كونه كلما قل حجم هذه الودائع، تقلص العبء على المركزي والمصارف. وعند ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، تتسارع وتيرة السحب من هذه اللولارات. كما تم تشبيه اللولار للعملة الرقمية كونه عملة غير نقدية لا يمكن لمسها ويجري تبادلها وتحويلها بسعر صرف متفق عليه.

كما أن فقدان الثقة بالقطاع المصرفي يجعل أي حل غير كاف للعبور إلى مرحلة جديدة. فالمعالجات الجذرية تبدأ من العمل على استعادة الثقة، ما يستلزم إجراءات متعددة تبدأ من الاستقرار السياسي المفقود حالياً. ولن يكون الأمر على المسار الصحيح إلا من خلال قوانين وتعاميم تُسهم في حسن استعمال الكتلة النقدية بالدولار المحلي، بالإضافة إلى تجنب خسارة الأفراد القيمة الشرائية لمُدخراتهم.

وقال الدكتور فادي خلف أنه من الصعب إقناع اللبنانيين بتحويل أموالهم الفعلية إلى رقمية من دون محفزات، لذا أعطى مثلاً على إمكانية إتاحة مصرف لبنان تحويل الدولار المصرفي إلى قيمة رقمية أعلى من القيمة النقدية، مبرراً ذلك بتوفير قيمة الطباعة من خلال العملة الرقمية، ما قد يحفز الأفراد على اعتماد القيمة الأعلى ولو تحت مسمى الرقمي. كما ذكر د. خلف أن ضبط الأسواق وإعادة الثقة في القطاع المصرفي وتحريك الاقتصاد اللبناني بحاجة طبعاً إلى أكثر من إطلاق عملة رقمية، فتبقى خطوة المصرف المركزي غير مكتملة إذا لم تترافق مع جذري يتمثل في إقرار خطة للنهوض الاقتصادي تترافق مع إصلاحات هيكلية.

في الخلاصة، يهتم عدد جيد من المصارف المركزية العربية في مشاريع إصدار عملات رقمية ولو أن الغالبية لا تزال في مراحل البحث. فنية التحول نحو اقتصاد رقمي موجودة لنرى إلى أي حد سوف تتقدم هذه المراحل في المستقبل القريب.

لكنها لم تلقَ حينها التنفيذ السريع. غير أن الأزمة في ما بعد وانفلاش الكتلة النقدية بالليرة الموضوعة في التداول (MI) جدد طرح الحاكم في العام ٢٠٢١ لإعادة الثقة بالقطاع المصرفي والسيطرة على الاقتصاد النقدي.

فما هي المنافع؟

يضع المصرف المركزي العملات الرقمية بالتداول بواسطة المصارف التجارية ويحصل عليها المواطنون من خلال استبدالها بالعملة الورقية النقدية أو بالأموال المتواجدة في الحسابات المصرفية، وذلك بغية استخدامها في تسديد الفواتير والمشتريات والمستحقات. فيُسهم ذلك بالتالي بامتصاص النقد من الأسواق والتخفيف من حمل رزم ورقية، لاسيما بعد تدهور قيمة الليرة بشكل ملحوظ، إذ باتت مخزّنة في الهواتف المحمولة، والحد من المضاربة على الليرة والمساهمة في تنظيم السوق ومراقبته.

في لبنان، سيكون المصرف المركزي المسؤول عن إصدار العملة الرقمية ومشرفاً على تعاملاتها بين العملاء والمصارف العاملة في لبنان. تتيح للأفراد إجراء معاملاتهم دون وسيط وتسهل أنظمة المدفوعات وتقلص كلفة طباعة النقد. كما ستكون هذه العملة بالليرة وسيقتصر استخدامها على السوق المحلي، مع سقف للاستعمالات اليومية والشهرية. وعلى الرغم من الأزمات التي تتوالى على لبنان، إلا أن إطلاق العملة الرقمية لن يكون أمراً صعباً، بل سيبرهن على اللحاق بالتقنيات المالية العالمية حتى ولو اقتصر استعمالها داخلياً. فهذه العملة قد تشكل وسيلة لتحرير الودائع وإعادة عجلة الاستهلاك والنمو إلى الاقتصاد المحلي ولو ببطء. فبحسب الرئيس السابق للجنة الرقابة على المصارف د. سمير حمود، ستسمح العملة الرقمية بتحويل الدولارات المصرفية إلى عملة رقمية بخطوة جيّدة لتنظيم السيولة والعمليات التجارية، وبالتالي يعود الدولار المحلي إلى التداول دون إمكانية المضاربة عليه في السوق السوداء. كما تتيح العملة تتبع انتقال العملة من محفظة إلى أخرى.

ولكن، لماذا لم يباشر المركزي باعتماد العملة الرقمية بعد؟ البنى التحتية موجودة والكفاءة اللازمة بالإضافة إلى الخبرات



مؤشر مديري المشتريات في كانون الأول ٢٠٢٤

في كانون الأول ٢٠٢٤، تحسّنت قراءة مؤشر مدراء المشتريات للشهر الثاني على التوالي إذ بلغ ٤٨,٨ نقطة مقابل ٤٨,١ نقطة في الشهر الذي سبق. وكان وصل إلى أدنى مستوياته في تشرين الأول ٢٠٢٤ حيث بلغ ٤٥,٠ نقطة. وفي كانون الأول ٢٠٢٤، قدّمت الشركات المشاركة في المسح توقّعات إيجابية بشأن النشاط التجاري خلال الأشهر الإثني عشر المقبلة، حيث سجّل مؤشر الإنتاج المستقبلي أعلى قراءة بواقع ٦١,٨ نقطة. ودلّت نتائج الإستبيان أن أبرز النتائج الرئيسية خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٤ هي التالية: انخفاض مستوى النشاط التجاري في شركات القطاع الخاص اللبناني رغم أنّ معدل الإنخفاض تراجع إلى أدنى مستوى له منذ شهر آذار ٢٠٢٤. وتماشياً مع ذلك، سجّل إجمالي الطلبات الجديدة الإنخفاض الأدنى في تسعة أشهر في الشهر الأخير من سنة ٢٠٢٤. وتراجع معدل الإنخفاض في طلبات التصدير الجديدة بشكل حادّ خلال فترة المسح الأخيرة، وكان معدل الإنكماش الأدنى في عشرة أشهر. وأشار ذلك إلى انخفاض ملحوظ في معدل انكماش الأعمال الواردة من العملاء الدوليين.

وفي ضوء مؤشرات بتعافي ظروف المبيعات، قلّصت شركات القطاع الخاص اللبناني من أنشطتها الشرائية بدرجة طفيفة في كانون الأول ٢٠٢٤. وفي الواقع، لم يطرأ أي تغيير على مخزونات مستلزمات الإنتاج في الشهر المذكور، مع استقرار مستويات المخزون لا بل تحسين بعض الشركات لمخزونها لتلبية الطلب المرتفع.

لبنان يحل في المرتبة الثانية عربياً باحتياطي الذهب

أفاد المجلس العالمي للذهب، في أحدث تقرير له، في تصنيف الدول الأكثر احتفاظاً بالذهب في العالم. ان احتياطي السعودية من الذهب بلغ ٣٢٣ طناً في نهاية ٢٠٢٤، لتستمر بصدارة الدول العربية من حيث حجم هذا الإحتياط.

وحلّ لبنان ثانياً بحوالي ٢٨٧ طناً، تليه الجزائر بنحو ١٧٤ طناً، والعراق بنحو ١٦٣ طناً، ثم ليبيا بحوالي ١٤٧ طناً ومصر بنحو ١٢٧ طناً وقطر بحوالي ١١١ طناً. وأشار المجلس إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدّر قائمة أكبر حائزي الذهب في العالم، حيث تمتلك ٨١٣٣ ألف طن، تليها ألمانيا بـ ٣٣٥١ ألف طن، ثم إيطاليا بـ ٢٤٥٢ ألف طن.

انخفاض حركة السياحة في العام ٢٠٢٤

في كانون الأول ٢٠٢٤، وصل إلى لبنان ٧٣٧٠٤ أشخاص مقابل ٢٠٩٩٠ سائحاً في الشهر الذي سبق و١٠٠١٢٤ سائحاً في كانون الأول ٢٠٢٣. وعلى الصعيد السنوي، يكون عدد القادمين السياح إلى لبنان قد بلغ ١١٣١١٠٠ سائح في العام ٢٠٢٤ مقابل ١٦٦٦٤٩٢ سائحاً في العام الذي سبق، أي بانخفاض نسبته ٣٢,١%. وقد تصدّر الزائرون من أوروبا ٤١,١% من مجموع السياح، ثم الزائرون من الدول العربية مع ٢٣,٧% ومن ثم القادمون من القارتين الأمريكيتين مع ٢٠,٥% ليتوزّع الآخرون على قارات أفريقيا وآسي وأقيانيا.



بنك بيلوس يُحدث نقلة نوعية في العمل المصرفي ويطلق BO2

يوصل بنك بيلوس، أحد أبرز المؤسسات المالية الرائدة في الإبتكار المصرفي الرقمي في لبنان، تطوير الخدمات المصرفية من خلال مجموعة من الابتكارات الرقمية المصممة لتزويد زبائنه بالتحكم الكامل بعملياتهم المصرفية، وآخرها إطلاق المنصة المصرفية الرقمية BO2 وخدمة ال-eBooking التي تتيح حجز موعد في الفرع، وخدمة Visa Direct لتحويل واستلام الأموال بشكل فوري في ٢٨ دولة، منها لبنان، باستخدام بطاقة أو رقم هاتف، بالإضافة إلى غيرها من الخدمات والمنتجات المصرفية الرقمية. وبحسب رئيسة مجموعة الصيرفة بالتجزئة، «في المصرف فإن التحوّل الرقمي لا يقتصر على التكنولوجيا فقط، بل يتمحور حول توفير تجربة مصرفية تلبي احتياجات الزبائن أولاً». ويجمع نهج المصرف بين سهولة الخدمات الرقمية وتوفير أنظمة الأمان للعمليات المصرفية، مما يتيح للزبائن إدارة شؤونهم المالية براحتهم في أي وقت ومن أي مكان. ومن خلال دمج الإبتكار بالخدمة الشخصية، يشمل المصرف الرقمي الجديد BO2 ميزات متعدّدة دون الحاجة إلى زيارة أي فرع، من بينها فتح حساب مصرفي في BO2 عبر الهاتف الخليوي بكل سهولة عبر التطبيق، إصدار بطاقة رقمية فورية، الإيداع والسحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي، رمز IBAN، التحويلات المالية بين الأفراد، بالإضافة إلى إمكانية توصيل بطاقة بلاستيكية إلى عنوان الزبائن.

تعاون بين «بنك لبنان والمهجر» واتحاد خريجي USJ و «أروپ للتأمين»

بعد إطلاق بطاقة USJ Alumni Affinity المسبقة الدفع من فيزا، والصادرة من بنك لبنان والمهجر، لخريجي جامعة القديس يوسف، أبرم اتحاد جمعيات قدامى خريجي الجامعة شراكة مع أروپ، وهي شركة رائدة في عالم التأمين، بهدف تقديم عروض حصرية مصممة

خصيصاً لخريجي الجامعة ودعم صندوقهم. تقدّم شركة أروپ، من خلال هذا التعاون، خبرتها في تزويد خريجي الجامعة بحلول تأمين قيّمة، حيث سيستفيد حاملو هذه البطاقات من حسم يصل إلى ٢٠٪ عند شراء بوالص تأمينية ومن خيارات دفع مرنة، إضافةً إلى ذلك، ستساهم شركة أروپ بجزء من قسط التأمين لصالح صندوق خريجي الجامعة مقابل كل بوليصة يتم شراؤها، مما سيدعم دائرة العطاء للخريجين والمجتمع الجامعي بشكل عام.

أصبح اسم الفرع السويسري لبنك ميد Banque des Monts Blancs

أعلنت شركة BankMed (Suisse) SA عن تغيير اسمها إلى Banque des Monts Blancs SA، وأوضح ميشيل عقاد، الرئيس التنفيذي لبنك البحر المتوسط، أن قرار تغيير الاسم، الذي اتخذ قبل عام، هو جزء من التغييرات الاستراتيجية التي بدأت في عام ٢٠٢٣. وأعطت السلطات السويسرية الضوء الأخضر في كانون الأول ٢٠٢٤، وبعد ذلك تم تغيير العلامة التجارية رسمياً في ٢٥ كانون الثاني. وأضاف أنه «منذ بداية الأزمة في العام ٢٠١٩ أصبح من الصعب على بنك سويسري مرتبط بلبنان جذب العملاء ومواصلة تطوير أعماله، لأن الجميع ربطه بشكل مباشر بالبنك الأم اللبناني». بنك Banque des Monts Blancs SA هو بنك خاص مقره في جنيف منذ عام ١٩٨٥. وهو شركة تابعة لمجموعة Group Med، الشركة القابضة التي تمتلك أيضاً BankMed. يخضع Banque des Monts Blancs SA للتنظيم الكامل من قبل هيئة الرقابة على السوق المالية السويسرية (FINMA) ويعمل بشكل مستقل عن الشركة الأم ومقرها في لبنان. يمثل قطاع إدارة الثروات حوالي ٩٠٪ من أنشطة هذا البنك الخاص المتخصص.

من خلال هذا الاسم الجديد والهوية المتجددة، يعمل بنك Banque des Monts Blancs SA على ترسيخ مكانته كلاعب رئيسي في القطاع المصرفي السويسري بالنسبة لعملائه المتميزين.



الرسوم الجمركية وانعكاسها على التضخم والنمو الاقتصادي والابتكار

خارجية على الاقتصاد الأمريكي، لأن الطلب على الأصول الأمريكية يرفع سعر الدولار فوق قيمته العادلة، ما يعوّق المصدرين في هذه العملية. إلا أن هذه النظرية مشكوك بها بحدّ ذاتها. إذ لم يكن من الممكن تمويل العجز الكبير الذي شهدته الإدارات الأمريكية دون وجود أجنبى يشتركون سندات الخزنة. وفي حال تحقّق هدف السيد MIRAN، فإن أي قفزة للدولار بسبب رفع الرسوم الجمركية ستكون قصيرة الأجل. ويؤدّي خفض قيمة الدولار مرة أخرى إلى مواجهة الأسر ارتفاع الأسعار.

كما يقلل مؤيدو التعريفات الجمركية من احتمالات ردّ فعل الدول الأخرى بالمثل. غير أن الصبر بدأ ينفد حتى بين الحلفاء. وحذرت رئيسة المكسيك، في تشرين الثاني ٢٠٢٤ من أن التعريفات ستتبعها تعريفات أخرى. وتعهّد رئيس وزراء كندا، برّد قوي وسريع. ومن شأن مثل هذه التحركات أن تسحب الدولار في اتجاهات متعارضة: حيث سينخفض الطلب الأمريكي على الواردات من الخارج، ولكن الطلب الأجنبي على الصادرات الأمريكية سينخفض أيضاً. وفي المجمل، لن يبقى للأسر الأمريكية سوى القليل من الحماية من خلال التعريفات الجمركية.

إذًا، ومع أن الرسوم الجمركية ترفع الأسعار إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تضخماً مؤملاً. لذلك قد تؤدي زيادة الأسعار مرة واحدة إلى ارتفاع التضخم في المدى القريب فقط، وليس إلى ارتفاع مستدام. وتؤدي الرسوم الجمركية إلى تآكل قدرة الإنفاق الإجمالية للمستهلكين، ويدفع انخفاض استهلاك المنتجات المحلية باتجاه انكماش التضخم مع مرور الوقت. ومع ذلك، يكمن الخطر في أن تقود صدمة مرة واحدة إلى إشعال دوامة تصاعديّة للأسعار والأجور، ويبرز هذا الخطر أكثر الآن بعد سنوات عدّة من التضخم المرتفع.

والأسوأ من ذلك أن التعريفات الجمركية تعمل أيضاً على تقليص النمو الاقتصادي من خلال خلق «خسارة الوزن الميت» deadweight loss-Perte sèche، حيث يميل

جدّد الرئيس ترامب التهديد بفرض تعريفات جمركية بنسبة ١٠٪ على الصين، فضلاً عن تعريفات جمركية بنسبة ٢٥٪ على كندا والمكسيك، والمقرّر تطبيقها في الأول من شباط ٢٠٢٥ (علماً أنه علّق القرار بالنسبة إلى كندا والمكسيك لتاريخ آخر). كما طرح تعريفات جمركية تكميلية عالمية، من المقرّر تطبيقها على أية سلعة مستوردة من الخارج بغضّ النظر عن بلد المنشأ.

ويقول ترامب وأنصاره بأن الرسوم الجمركية الأعلى ستعزّز التصنيع الأمريكي وتموّل التخفيضات الضريبية على عامة الشعب، على أن يتحمّل الأجنبى في المقابل الفاتورة. وتبدو هذه المبررات ضعيفة تماماً كما كانت أيام ماكينلي. في البداية، تمرّ الشركات الرسوم الجمركية عن طريق رفع الأسعار. فخلال آخر هجمة لترامب ضد التصنيع الصيني في ٢٠١٨-٢٠١٩، ارتفعت أسعار عناصر الإنتاج المتأثرة بنسبة واحد لواحد تقريباً مع زيادة الرسوم الجمركية.

ويقبل بهذه الديناميكية مستشارو ترامب، ومنهم SCOTT BESSENT، المرشح لمنصب وزير الخزنة وSTEPHEN MIRAN، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين، لكنهم يؤكدون أن الرسوم الجمركية تعمل أيضاً على تعزيز الدولار من خلال دفع الأميركيين إلى شراء منتجات أقلّ من الخارج، وهذا يرفع من قدرتهم الشرائية ويساعد وبالتالي على عدم ارتفاع الأسعار. تعتمد أسعار الصرف على أكثر من مجردّ تجارة السلع، لذلك كان تأثير الرسوم الجمركية خلال فترة ولاية ترامب الأولى ضعيفاً. ففي عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، فسّرت الرسوم الجمركية على الأكثر خمس (٥/١) التحركات في الدولار خلال الفترة المذكورة. علماً أنه سيكون للرسوم الجمركية الأعلى تأثيرات أكبر. ولكن حتى لو تحسّن الدولار، فالمصيبة تنتقل ببساطة إلى المصدرين، الذين تصبح بضائعهم أكثر تكلفة للمشتريين الدوليين، وهذا هو السبب لأن يفضّل الرئيس الأمريكي عادةً الدولار الأضعف. من جانبه، قال السيد MIRAN في ورقة بحثية حديثة أن شعبية الدولار تفرض تأثيرات

الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي دفعت المصانع الأقل إنتاجية في كندا إلى الابتكار بشكل أكبر، وبتبني التكنولوجيا المتقدمة، وكذلك بزيادة إنتاجية العمال لديها. إن أنظمة التعريفات الجمركية تميل أيضاً إلى أن تكون مليئة بالإعفاءات، والتي تتعلم الشركات الأكثر ذكاءً استغلالها، في الوقت ذاته الذي تسعى فيه جماعات الضغط التابعة لها للحصول على المزيد من الاستثناءات.

المراجع: الطبعة الالكترونية من **The Economist** 23 كانون الثاني 2025.

الطلب نحو الشركات المحلية حتى عندما تكون أقل كفاءة وفعالية. ونتيجة لهذا، يتم هدر الموارد على الإنتاج الذي يصبح أكثر تكلفة. والخلاصة تشوه اقتصادي هائل وانخفاض الدخل في الاقتصاد. ويتفاقم هذا التأثير بسبب حقيقة مفادها أن التعريفات الجمركية تحفز الشركات على الابتكار بشكل أقل وعلى سوء التصرف بشكل أكبر. وبسبب الحماية من المنافسين الأجانب الأفضل إدارة، فإن الشركات لديها حافز أقل لإنتاج منتجات متفوّقة وأرخص. في المقابل، وجد اقتصاديان أن تخفيضات التعريفات الجمركية الأميركية في أواخر



تفاؤل في وول ستريت؟

تزيد الأعباء المالية على المصارف الكبرى. واحدة من الشخصيات الرئيسية في هذه التغييرات هي بول أتكينز Paul Atkins، الذي سيحل مكان غاري غينسلر Gary Gensler كرئيس لهيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC). وكانت فترة غينسلر اتسمت بزيادة متطلبات الإفصاح وفرض إجراءات صارمة على الشركات المالية، مما أثار استياء وول ستريت.

في المقابل، يفضل أتكينز نهجاً أكثر شفافية وتعاوناً مع القطاع المالي، مما قد يسهم في تسريع الإجراءات التنظيمية وتقليل الأعباء التنظيمية على الشركات. كما أن علاقاته الوثيقة بقطاع العملات الرقمية تشير إلى احتمالية خلق بيئة أكثر ملاءمة لهذه الأصول، مع توقع وضع توضيحات بخصوص الأوراق المالية والسلع الرقمية.

كذلك، من المتوقع أن تستفيد شركات الأسهم الخاصة من هذه التغييرات. ففي نهاية فترة ترامب الأولى، سمحت وزارة العمل لصناديق التقاعد بالاستثمار في الأصول الخاصة دون انتهاك اللوائح الائتمانية، وهو ما تم إلغاؤه لاحقاً تحت إدارة بايدن. ومع عودة ترامب، تتوقع شركات مثل Apollo Global Management الاستفادة

مع عودة دونالد ترامب إلى الرئاسة، يشعر القطاع المالي في وول ستريت بالتفاؤل بشأن حدوث تحول كبير في القوانين التنظيمية المالية. خلال إدارة جو بايدن، واجهت المصارف تدقيقاً متزايداً ولوائح أكثر صرامة، خاصة في ما يتعلق بعمليات الاندماج وزيادة متطلبات رأس المال، وهو ما اعتبره الكثيرون في القطاع المالي عقبة أمام النمو. من المتوقع أن تعتمد إدارة ترامب المقبلة على تخفيف القوانين التنظيمية، مما يمنح المصارف مزيداً من المرونة في العمليات، وتوسيع نطاق استخدام العملات الرقمية، وإمكانية الاندماج في القطاع المالي.

يُنتظر حدوث تغيير جذري في الرقابة التنظيمية، حيث من المرجح أن تتبع الهيئات التنظيمية نهجاً أكثر تساهلاً في تنفيذ القوانين. من المتوقع أن تركز سياسات ترامب على تخفيف القيود، مما يتيح للمصارف تنفيذ عمليات الاندماج والاستحواذ بحرية أكبر، وإلغاء القوانين التي فرضتها إدارة بايدن، مثل تلك التي أجبرت المصارف على الإبلاغ عن ممتلكاتها من العملات الرقمية في ميزانياتها. كما يتوقع القطاع المالي تخفيف متطلبات رأس المال بموجب تطبيق معايير «بازل 3»، والتي كان من الممكن أن

صنع السياسات، مثل نائب الرئيس المنتخب ج.د. فانس، إلى تعقيد الأمور. وقد سبق لفانس أن عارض بعض عمليات الاندماج الكبرى، مما قد يؤثر على قرارات الحكومة الجديدة بشأن عمليات الاستحواذ الكبرى مثل شراء «كابيتال وان» Capital One لشركة «ديسكفر» Discover. في المجمل، تشير عودة ترامب إلى موجة تحرير تنظيمي لول ستريت، لكن مدى نجاح هذه التغييرات سيعتمد على الديناميكيات السياسية الداخلية والعقبات التشريعية. وبينما تشعر المؤسسات المالية بالتفاؤل، فإنها تتعامل بحذر مع نهج ترامب غير المتوقع في السياسات.

المراجع : The Economist- January 15th- 2025

من استثمارات صناديق التقاعد كفرصة نمو كبرى. وقد تشمل جهود التحرير التنظيمي أيضاً تقليل أو دمج بعض الوكالات التنظيمية المالية، وهو هدف طالما سعى إليه الجمهوريون. وتشير التقارير إلى أن فريق ترامب يدرس تقليص عدد الهيئات التنظيمية لتبسيط الإشراف، مع دعم شخصيات مثل إيلون ماسك، الذي سيرأس «وزارة الكفاءة الحكومية»، لفكرة إلغاء وكالات مثل مكتب حماية المستهلك المالي. ومع ذلك، فإن تنفيذ مثل هذه التغييرات سيواجه تحديات تشريعية بسبب الأغلبية الضئيلة للجمهوريين في مجلس النواب. ورغم التفاؤل، قد تعيق بعض العقبات عملية تحرير القوانين بالكامل. فقد يؤدي أسلوب ترامب غير المتوقع في





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

